



المرصد المغربي للسجون
ⵎⴰⵔⴻⵎⴰ ⵏ ⵓⵎⵎⴰⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵎ ⵏ ⵓⵔⵓⵎ
L'Observatoire Marocain des Prisons

التصريح الصحفي لندوة:

تقديم التقرير السنوي حول وضعية المؤسسات السجنية والسجناء والسجينات بالمغرب برسم سنة 2018

الرباط: 10 يوليوز 2019

يسعد المرصد المغربي للسجون، أن يتقدم إليكم بأحر تشكراته على تلبية الدعوة وحضور فعاليات هذه الندوة الصحفية الخاصة بتقديم التقرير السنوي حول أوضاع السجون والسجناء بالمغرب برسم سنة 2018. يعرض أمامكم المرصد المغربي للسجون هذا التقرير وهو يحتفل بالذكرى العشرين لتأسيسه، الذكرى التي تختزل عشرين سنة من عمر المرصد المغربي للسجون، الحاضر الفاعل والمتبع والمسؤول في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق السجناء... والتعاطي مع هموم الساكنة السجنية. فالتقرير السنوي 2018، هو عنوان الاستمرار في أداء واجب أخلاقي وإنساني وحقوقى تحمله المرصد بإرادة ووعي وتبات، ليكون شاهدا له على اجتهاداته، وليكون شاهدا عليه وعلى تجربته، ويؤكد من خلاله المرصد المغربي للسجون، على أن الشأن السجني بالمغرب سيظل مثار الاجتهاد والاهتمام والقلق والاحتجاج، وإن واقع السجون والبحث عن حل لإشكالياته، يشكل تحديا دائما أمام المسؤولين ولدى المنظمات الحقوقية، وإنه بالقدر الذي يفرض هذا الواقع تتبع ورصد أوضاع السجون، والعمل بكل الوسائل لحماية السجناء والسجينات، فأیضا من واجبنا استحضار شروط وظروف العاملين والموظفين، والبحث على النهوض بأوضاعهم، وتوفير كل الضمانات التي من شأنها تمكينهم من أداء مهامهم المتعددة والصعبة، بشكل يحقق التأهيل والإدماج ويضمن كرامة السجين.

يقدم المرصد المغربي للسجون تقريره السنوي لسنة 2018، في ظل سياق يتسم بمنحى تراجعى في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وتراجع الشروط السوسيواقتصادية، أفرز معه عدة احتجاجات في العديد من المدن والمناطق المغربية خلال سنتي 2017 و2018، على خلفية المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية، والكرامة والديمقراطية...، حيث قوبل السخط الشعبي السلمي بمقاربة أمنية متشددة تراوحت بين فرض القيود على الحريات العامة، وموجة من الاعتقالات، ومحاكمة وإدانة العشرات من النشطاء، والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

وعلى مستوى القرارات الأممية، فقد تميزت هذه السنة بعرض قرار جديد على أنضار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر دجنبر 2018 يقضي بتوقيف عالمي لتنفيذ عقوبة الإعدام، ومرة أخرى يخيب المغرب آمال الحركة الحقوقية وطنيا ودوليا وذلك بالامتناع عن التصويت.

فالتقرير السنوي الذي نعرضه أمامكم اليوم والذي يستقي معطياته وإحصائياته في المقام الأول من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ومراسلات الجمعيات الحقوقية ومختلف وسائل الإعلام، وشكايات السجناء والسجينات أنفسهم وعائلاتهم...، وسيتناول المحاور التالية:

- (1) المحور الأول: الإطار الدولي والوطني الخاص بحماية حقوق السجناء والسجينات.
- (2) المحور الثاني: المعطيات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات والساكنة السجنية.
- (3) المحور الثالث: معالجة وتحليل ومتابعة الشكايات برسم سنة 2018.
- (4) المحور الرابع: المساعدة القانونية لفائدة السجينات والسجناء.
- (5) خلاصات وتوصيات.
- (6) ملحق: المرصد المغربي للسجون: 20 سنة من حماية حقوق السجناء والسجينات.
- (7) السجناء الأجانب بالمغرب.

1- الإطار الدولي والوطني الخاص بحماية حقوق السجينات والسجناء

يعرض هذا المحور الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان عامة وبحقوق السجناء خاصة نذكر منها : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ومختلف المعاهدات والاتفاقيات والقواعد ذات الصلة بحقوق السجينات والسجناء: الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، قواعد مانديلا، قواعد بانكوك، مبادئ الرياض التوجيهية، قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، وصولا إلى الإطار الوطني المنظم لحماية حقوق السجينات والسجناء ضمنه: الدستور، قانون المسطرة الجنائية، القانون رقم 98.23 الخاص بتدبير وتسيير المؤسسات السجنية، المرسوم التطبيقي رقم 2.00.485 لتحديد كيفية تطبيق القانون رقم 23.98، والظهير رقم 1.08.49 القاضي بتعيين المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج وتحديد اختصاصاته، وأخيرا الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، التي عهد بها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدور قانون 15.76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والصادر بتاريخ 22 فبراير 2018 والذي أعطاه بمقتضى المادة 11 صلاحيات مراقبة السجون وظروف وحالة السجناء وكل أماكن الاحتجاز، وأحدث لدية بالمادة 12 الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وأعطاه اختصاصات بالمادة 13 منها بالأساس دراسة أوضاع ومعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم...

2- معطيات متعلقة بالسجون¹

هذا المحور يقدم فيه المرصد المغربي للسجون، معطيات تتعلق بالمؤسسات السجنية، ويعطي صورة حول الساكنة السجنية خلال سنة 2018، والوضعية الجنائية ونسب الاكتظاظ، والفئات الهشة، والمحكومون بالإعدام، إلى جانب زيارة المؤسسات السجنية من طرف الهيئات القضائية واللجن الإقليمية وغيرها من المعطيات. فبالنسبة لعدد المؤسسات السجنية خلال سنة 2018 فقد بلغت حسب إحصائيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ما مجموعه 76 مؤسسة سجنية، منها: 65 سجنا محليا و 06 سجون محلية وثلاث (03) مراكز الإصلاح والتهديب.

أما بخصوص الساكنة السجنية فقد بلغت خلال سنة 2018 ما مجموعه 83757 سجين وسجينة ، منهم 32732 من السجناء والسجينات الاحتياطيين بنسبة 39.08% احتياطيون، في مقابل 83102 معتقلا خلال سنة 2017 ضمنهم 33791 احتياطيون بنسبة 40.66% .

وبلغ عدد النساء السجينات خلال سنة 2018 ، ما مجموعه 1907 سجينة بنسبة 2.28% والسجناء الأحداث 1224 حدث بنسبة 1.46% من عموم الساكنة السجنية.

أ- توزيع الساكنة السجنية حسب الوضعية الجنائية والجنس

فيما يخص توزيع المعتقلين المحكومين بصفة نهائية والمكرهين بدنيا حسب مدة العقوبة ، فيحتل المحكومون لأكثر من سنتين إلى 5 سنوات المرتبة الأولى بنسبة 25% يليها المحكومون بأكثر من سنة إلى سنتين بنسبة 22% ثم

¹ مصدر الإحصائيات: تقرير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنتي 2017 و 2018

المعتقلين المحكومون لأكثر من 6 أشهر إلى سنة بنسبة 20 % ، ثم المعتقلين المحكومون لأكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة 12%، ثم المعتقلين المحكومون لأكثر من 10 سنوات إلى 30 سنة بنسبة 11% والمحكومون بستة أشهر فأقل بنسبة 9 % وأخيرا المحكومون بالمؤبد بنسبة 1% و بأقل من هذه النسبة (0.09%) للمعتقلين المحكومون بالإعدام، (72 حالة ضمنهم 2 نساء، مقابل 73 حالة خلال سنة 2017)

ب- معطيات حول السجون لسنة 2018: نماذج من نسب الاكتظاظ²

المؤسسة السجنية	الطاقة الاستيعابية	عدد السجناء والسجينات	نسبة الاكتظاظ
السجن المحلي العرجات 1	1200	2461	205%
السجن المحلي القنيطرة	800	1378	172%
السجن المحلي سوق الأربعاء	1000	1715	172%
مركز الإصلاح والتهذيب عين السبع الدار البيضاء	600	800	133%
السجن المحلي الوداية بمراكش	2868	4141	144%
السجن المحلي طنجة	1800	2196	122%
السجن المحلي آيت ملول 2	1268	1437	113%
السجن المحلي عين السبع 1	4500	7137	159%
السجن المحلي سيدي موسى بالجديدة	800	834	104%
السجن المحلي بوركايذ بفاس	1550	2223	143%
السجن المحلي بني ملال	1400	2055	147%
السجن المركزي مول البركي	1479	2557	173%
السجن المركزي القنيطرة	1900	1833	96%
مركز الإصلاح والتهذيب بنسليمان	249	220	88%
السجن المحلي رأس الماء بفاس	2078	1792	86%

يتبين من الأرقام أعلاه أن عدد المعتقلين الإجمالي إلى متم شهر دجنبر ، عرف ارتفاعا ملحوظا خلال 2018، بلغ 83757 مقابل 83102 معتقلا خلال سنة 2017 بفارق 655 معتقلا، ضمنهم 32732 معتقلا احتياطيا بنسبة تصل إلى 39.08 % من إجمالي الساكنة السجنية. وتبرز المعطيات والجدول أعلاه نماذج من نسب الاكتظاظ التي تصل في بعض المؤسسات السجنية إلى 205 % أو أكثر (السجن المحلي العرجات 1) و 172 % (السجن المحلي بالقنيطرة والسجن المحلي سوق الأربعاء) و133% بمركز الإصلاح والتهذيب عين السبع الدار البيضاء ويأتي في أدنى سلم الترتيب، السجن المحلي رأس الماء بفاس بنسبة 86 % ومركز الإصلاح والتهذيب بنسليمان بنسبة 88 %.

يتضح إذا أن ظاهرة الاكتظاظ تلقي بظلالها على الواقع السجني ببلادنا، وتبقى السمة البارزة التي تعاني منها أغلب المؤسسات السجنية في ظل غياب إجراءات وحلول ناجعة لتجاوز هذه المعضلة والحد منها، نظرا للتداعيات السلبية التي يفرزها الاكتظاظ، وأثاره السلبية على الإصلاح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وكذلك على نفسية السجينات والسجناء، وما يتسبب فيه من انتشار للأمراض، وتنامي ظاهرة العنف وخرق حقوق الإنسان داخل هذه المؤسسات السجنية، وتأثيره السلبي على ظروف عمل موظفي المؤسسات السجنية وأداء مهامهم.

² المصدر: المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

أ- فئة السجينات

يتبين من الإحصائيات المقدمة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون، أن نسبة النساء السجينات خلال سنة 2018 تصل إلى 2.28% (1907 سجينات) بلغ عدد الحوامل منهن 55 وعدد الأطفال المرافقين لهم 103 وسجلت 56 حالة ولادة خلال سنة 2018. ونسبة 64% من السجينات تتراوح أعمارهن ما بين 20 و40 سنة، تأتي في مقدمتهن النساء المتزوجات، تلمهن النساء العازبات والمطلقات وأخيرا الأرمال.

فتبعاً للدراسة التي أنجزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ³ خلال سنتي 2017-2018، فإن تحديد احتياجات النساء السجينات في برامج التأهيل وإعادة الإدماج يتم على غرار ثقافة تقليدية متمثلة في "التوزيع الكلاسيكي" للمهام بين الجنسين، وهو ما لا يساعد على الإطلاق على إمكانيات إعادة الإدماج.

كما أنه لا يتم اقتراح المجالات المبتكرة (مثل التقنيات الجديدة...)، مما يقلل من إمكانيات التمكين الاقتصادي ويزيد من مخاطر العودة إلى الجريمة. وعلى الرغم من الرغبة الحقيقية في دمج مقاربة النوع على جميع مستويات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج (من أعلى الهرم الإداري إلى العاملين بالمؤسسات السجنية)، وكذلك الجهود المبذولة للأخذ بعين الاعتبار هذه الفئة الهشة (مبادرات لإنشاء مؤسسات سجنية "نموذج" خاص بالنساء، أجنحة للسيدات المرفقات، وتوظيف موظفات داخل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، التأهيل في مجال النوع وحقوق الإنسان...)، فإن تفعيل هذه الاستراتيجية لا يزال جينيا ومعقدا، والنقص في المساحات والفضاءات والتجهيزات التي تتناسب مع هذه الفئات الهشة، وتأخذ بعين الاعتبار إكراهاتهن واحتياجاتهن الخاصة كنساء، نساء حوامل أو نساء مرفقات بأطفالهن تبقى مسألة ملحة وعاجلة.

يجدد المرصد المغربي للسجون دعوته، إلى ضرورة الاعتراف بخصوصية هذه الفئة ضمن منظومة القوانين السجنية، بجعل قانون تديير وتسيير المؤسسة السجنية يتسم بقدر كاف من المرونة اتجاه هذه الفئة، وتأهيل موظفي وموظفات المؤسسات السجنية في مجال مقاربة النوع ومراعاة الفروق بين الجنسين، والتعرف على الإحتياجات الخاصة للنساء وحقوق الإنسان المتعلقة بالسجينات.

ب- فئة السجناء الأجانب ⁽⁴⁾

تبعاً للإحصائيات المتوصل بها من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فقد بلغ عدد السجناء الأجانب في السجون المغربية خلال سنة 2018 ما مجموعه 1015 ضمنهم 83 امرأة (إلى متم شهر ماي 2018) سجينات وسجين موزعين حسب جنسيات تهم إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وجنسيات أخرى، وتحتل القارة الأفريقية المرتبة الأولى بما مجموعه 610 سجينات وسجين، تصدرها دولة النيجر بمجموع 209 سجينات وسجين، تليها القارة الأوروبية بمجموع 232 سجينات وسجين، يتصدرها الأجانب الحاملين للجنسية الفرنسية بمجموع 70 سجينات وسجين، ثم القارة الأمريكية بمجموع 67 سجينات وسجين ضمنهم 32 سجينات وسجين من دولة البرازيل، ثم القارة الآسيوية بمجموع 50 سجينات وسجين 25 منهم حامل للجنسية السورية.

توزيع السجناء الأجانب حسب نوع الجريمة والجنس (إلى متم شهر ماي 2018):

- 58% من السجناء بالنسبة للجرائم والمخالفات للقوانين الخاصة؛
- 16.75% من السجناء والسجينات بالنسبة للجنايات والجناح المتعلقة بالأموال؛
- 11.72% من السجناء والسجينات بالنسبة للجنايات والجناح المرتكبة ضد الأمن العام والنظام العام
- 7.88% من السجناء والسجينات بالنسبة للجنايات والجناح المرتكبة ضد الأشخاص؛

³ دراسة حول النوع داخل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أنجزت من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)

⁴ إحصائيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى متم شهر ماي 2018

- 1.97% من السجينات والسجناء بالنسبة للجنايات والجنح المتعلقة بنظام الأسرة والأخلاق العامة:

- 3.65% من السجينات والسجناء بالنسبة لجرائم أخرى

خلال هذه سنة 2018، أولى المرصد أهمية كبرى لهذه الفئة من السجناء، حيث نظم العديد من اللقاءات المباشرة بعدد من المؤسسات السجنية بهدف الوقوف على وضعيتهم ومتطلباتهم الضرورية ومواكبتها. وقد تم إنجاز دليل عملي موجه لهذه الفئة، سيمكن من تيسير عملية التواصل الداخلي والخارجي، والتعريف بمختلف حقوق وواجبات هذه الفئة السجنية... إضافة إلى تقديم إرشادات عملية حول طرق وإجراءات المطالبة بالحقوق الأساسية، وضمان الوصول إلى المعلومات...، والمساعدة القانونية، وضمان الحق في المحاكمة العادلة.

ت- فئة السجناء الأحداث

بلغ عدد المعتقلين الأحداث 1224 حدث بنسبة عامة تصل 1.46%، واعتباراً لخصوصية هذه الفئة ظل المرصد المغربي للسجون ينبه إلى أن مكانها الطبيعي هي الأسرة والمدرسة وليس المؤسسات السجنية التي لا تتوفر على شروط ومؤهلات إعادة التربية والتأهيل، فوجود أعداد مرتفعة من الأحداث داخل السجون يطرح أسئلة كبرى ومقلقة حول مدى نجاعة العدالة الجنائية القائمة على الاعتقال وسلب الحرية كآلية أساسية في الحد من جنوح الأحداث،

يعتبر المرصد المغربي للسجون أنه قد حان الوقت، للتعامل بجدية مع هذه الفئة الهشة ومع إشكالاتها بالعمل على معالجة أسباب ومسببات جنوح الأحداث وفق رؤية واستراتيجية علمية تستحضر الجانب النفسي والاجتماعي والقانوني والتشريعي، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الفئة الهشة ووضعها النفسي والاجتماعي... وتوفر لها الرعاية الاجتماعية التي ينبغي أن تكون حقاً لكل مواطن.

4- المحكومون بالإعدام

بلغت نسبة المحكومين بالإعدام خلال سنة 2018 ما مجموعه 72 حالة، ضمنهم 02 نساء، مقابل 73 حالة خلال سنة 2017. فرغم أن عقوبة الإعدام لا تطبق في القانون المغربي إلا أن 72 سجين وسجينة محكوم عليهم (هن) بالإعدام يوجدون بممرات الموت في انتظار المجهول.

لقد تطلعت الحركة الحقوقية المغربية وضمنها المرصد المغربي للسجون بعد مطالبات عديدة بالإلغاء، إلى التصويت الإيجابي من طرف المغرب خلال هذه السنة على مشروع قرار جديد يتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، والذي عرض على أنظار الجمعية العمومية خلال شهر دجنبر 2018. وهي المرة السابعة التي تتداول فيها هذه الهيئة الأممية في مثل هذا القرار، لكن وبأسف كبير، يسجل من جديد موقف الامتناع المتواصل عن التصويت الذي سلكه المغرب،

ومرة أخرى، يجدد المرصد المغربي للسجون دعوته المؤسسة التشريعية إلى بلورة ودعم مقترحات قوانين ترمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام ومطالبة الحكومة بالتصويت لفائدة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بوقف التنفيذ، وبتأييد قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، والقيام بتعديلات جوهرية على المشاريع القانونية التي لا تصون الحق في الحياة، أو تبقي على عقوبة الإعدام. كما يؤكد استمراره في تتبع أوضاع المحكومين بالإعدام والعمل على النهوض بأوضاعهم وصيانة كرامتهم.

5- الوفيات داخل السجون خلال سنة 2018⁵

عدد الوفيات حسب الوضعية الجنائية

الحالة الجنائية	ذكور	إناث	المجموع
احتياطيون	29	01	30

⁵ المصدر: التقرير السنوي للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2018

150	03	147	مدانون
180	04	176	المجموع العام

بلغ عدد الوفيات خلال سنة 2018، ما مجموعه 180 حالة وفاة ضمنهم 176 ذكور و 04 إناث حسب الوضعية الجنائية المبينة أعلاه. كما يتضح أن:⁶

- 77.2% من الوفيات سجلت داخل المستشفيات؛
- 10.6% من الوفيات سجلت في الطرق إلى المستشفى؛
- 7.6% من الوفيات سجلت داخل مصحة المؤسسات السجنية؛
- 5.6% من الوفيات سجلت داخل المعقل .

شكلت حالات الوفيات باستمرار انشغالا كبيرا وخصوصا بالنسبة للمرصد المغربي للسجون، ويطرح بإلحاح الكشف عن الأسباب الكامنة وراء أية حالة وفاة. وقد أولت قواعد مانديلا أهمية كبرى للموضوع في القواعد 69 – 70 – 71 – 72 ، نذكر منها على الخصوص القاعدة 71 فقرة 1، التي تنص على ضرورة إخبار الجهات القضائية، وفتح تحقيق حيادي وسريع وفعال عن ملابس وأسباب الوفاة. وإن بواعث القلق والانشغال التي تكمن في أن بعض الحالات، ربما قد ترتبط بسوء المعاملة أو الولوج إلى الحق في الصحة أو إلى غيره من الأسباب..

6- الإضرابات عن الطعام داخل السجن خلال سنة 2018

حسب إحصائيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تنصدر الأسباب المتعلقة بالمتابعة القضائية أو الأحكام أعلى نسبة ب 66% لحالات الإضراب عن الطعام، تليها الأسباب المتعلقة بالوضعية داخل السجن بنسبة 28% وتأتي في المرتبة الثالثة الأسباب المتعلقة بالمتابعة أو الأحكام بالوضعية داخل السجن بنسبة 1% وأخيرا 5% نسبة الأسباب المجهولة...

أمام تفكيك الدولة للهيآت الوسيطة وأمام أزمة النماذج التنظيمية التقليدية والإصلاحية، وفقدان الثقة في المؤسسات، فإن اللجوء إلى الإضراب عن الطعام هو السلاح الوحيد المتاح أمام السجناء، للدفاع عن حقوقهم وإسماع صوتهم عندما لا يلجئون إلى التمرد.

يعد ارتفاع معدل الإضراب عن الطعام في السجون المغربية مؤشرا هاما لأنه يثير أكثر من سؤال حول الوصول إلى الحقوق المنصوص عليها في القوانين الخاصة بحماية حقوق السجينات والسجناء، ونوعية المعاملة داخل المؤسسة السجنية. نتيجة لذلك، من هنا يصبح من الضروري التركيز على الوساطة والحوار.

7- تدابير العفو والإفراج المقيّد

بلغت نسبة العفو 4080 حالة خلال سنة 2018 مقابل 3611 حالة خلال سنة 2017 بزيادة بلغت 469 حالة خلال سنة 2018، أما الإفراج المقيّد بشروط فقد بلغ 12 قرار خلال سنة 2018، ضمن 657 ملف محال على مديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، مقابل 6 قرارات من أصل 745 ملف محال على مديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل بينما بلغ عدد الرخص الاستثنائية للخروج 171 حالة خلال سنة 2018، مقابل 91 حالة خلال سنة 2017، وبلغ عدد المستفيدين والمستفيدات من رخص الإذن بالخروج خلال سنة 2018، ما مجموعه 61 مستفيدة ومستفيد، مقابل 52 مستفيد ومستفيدة خلال سنة 2017.

يتبين من خلال الإحصائيات أن الاستجابة للملفات الإفراج المقيّد تبقى شبه منعدمة و إلى عدم الالتزام بتطبيق الضمانات والجوانب الإيجابية الواردة في الأطار المرجعي الوطني الخاص بحماية السجينات والسجناء.

⁶ هذه الإحصائيات لا تقدم أي معطيات متعلقة بأسباب الوفاة

8- زيارات المؤسسات السجنية⁷

من خلال تحليل معطيات زيارات المؤسسات السجنية، يتبين أن الزيارات التي قامت بها النيابة العامة هي الأعلى من حيث العدد، حيث بلغت حوالي 979 تليها الزيارات التي قان بها قاضي تطبيق العقوبة ب 462 زيارة، قاضي التحقيق ب 334 زيارة، قاضي الأحداث ب 178 زيارة، اللجن الإقليمية ب 53 زيارة، رؤساء الغرف الجنحية ب 28 زيارة، قاضي الأحداث وقاضي التحقيق التابعين للمحكمة العسكرية ب 14 و 13 زيارة على التوالي. فاعتباراً للأهمية التي تكتسبها هذه الزيارات سواء في الوقوف على واقع الحال داخل المؤسسات السجنية، أو رصد مختلف الحاجيات والنواقص وتقديم العديد من الخدمات، تبقى الحاجة قائمة وكبيرة لفتح أبواب المؤسسات السجنية أمام الهيئات الحقوقية والمدنية وجعلها شريكا وطرفا رئيسيا في المراقبة والتتبع، ورصد الواقع والإسهام في البحث عن الحلول وتقديم مختلف الخدمات لفائدة الساكنة السجنية.

علاوة على ذلك ، وبموجب المادتين 44 و 45 من الظهير الخاص بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان⁸ قام هذا الأخير بإنشاء مجموعات عمل دائمة ، ولا سيما "الفريق المكلف بالرصد وحماية حقوق الإنسان ، الذي من بين مهامه كذلك تنظيم زيارات إلى أماكن الاحتجاز، المؤسسات السجنية، مراكز حماية الطفولة والمستشفيات المتخصصة في علاج الأمراض العقلية والنفسية، و أماكن احتجاز الأجانب في وضع غير قانوني. وإذا كانت هناك زيارات قد تم إنجازها خلال سنة 2018 في هذا الإطار من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإننا لم نتمكن من الحصول على الإحصائيات المتاحة لهذا الغرض حتى الآن.

وضمن هذا الجانب، فقد اعتبر المرصد المغربي للسجون، أن اللجنة الإقليمية لمراقبة السجون التي ترأسها السلطة العمومية ممثلة في العامل، لا بد وأن تتم مراجعتها مسطرة ومضمونا ووظائف لترقي لما هو منتظر منها وبالأساس:

أولا من حيث أعضاء اللجنة:

- ↳ إسناد رئاسة اللجنة للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف.
- ↳ عضوية أساسية لنقيب المحامين بدائرتها.
- ↳ عضوية أساسية للوكيل العام للملك.
- ↳ هوية أساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عضوية أساسية للمندوب الوزاري لحقوق الإنسان.
- ↳ عضوية ممثل عن كل من ممثل وزارة الصحة، والتعليم، والأسرة والتضامن ، والإعلام، وحقوق الانسان.
- ↳ عضوية أساسية للمرصد المغربي للسجون.

ثانيا: من حيث تعزيز دورها وتوسيع اختصاصاتها

- ↳ تنسيق اللجنة مع الآلية الوطنية المحدثة بمقتضى قانون المجلس الوطني لحقوق الانسان، من حيث ما تقف عليه من إخلالات تتعلق بالتعذيب ومن بسوء المعاملة ومن غيرها من انتهاكات لحقوق السجناء؛
- ↳ تمكين اللجنة من حق الإحالة المباشرة لما قد تقف عليه من إخلالات، أو ما تتلقاه من شكايات على النيابة العامة قصد البحث فيها والتقرير في مضمونها؛
- ↳ تمكين اللجنة من حق الإحالة المباشرة على المندوب العام للسجون، لما قد تقف عليه من إخلالات إدارية تخرج عن التطبيق السليم للقانون المنظم للسجون:

⁷ المصدر: المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

⁸ ظهير شريف رقم 1.11.19 صادر في 25 من ربيع الأول 1432 (فاتح مارس 2011) بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان

- ⊞ تمكين اللجنة من تقديم أسماء السجينات والسجناء للجهة التي لها الاختصاص في البث في الإفراج المقيّد، وفي العفو وفي تطبيق المقتضيات المقبلة المتعلقة ببدايل العقوبات السالبة للحرية؛
- ⊞ تمكين اللجنة من معالجة وضعيات السجينات والسجناء الأجانب، وتقديم مقترحاتها فيما يتعلق بالترحيل طبقا للقانون.

ثالثا: من حيث المتابعة:

- ⊞ إسناد مهمة متابعة مقترحات و توصيات اللجنة لفريق ثلاثي مكون من ممثل للجهة القضائية .وممثل المرصد المغربي للسجون، وممثل عن السلطة المحلية؛
- ⊞ تمكين أعضاء اللجنة من التقارير التي وجهت للجهات المعنية ومختلف المقترحات الصادرة عنها؛
- ⊞ تمكين فريق المتابعة من صلاحيات زيارة المؤسسة السجنية في أي وقت يراه الفريق ممكنا وضروريا.

9- الشكايات والتظلمات

أ- الشكايات الواردة على المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج⁹

حسب الإحصائيات التي قدمتها المندوبية العامة بخصوص الشكايات الواردة عليها خلال سنة 2018، فقد بلغت 1568 شكاية وتظلم موزعة حسب المواضيع التالية:

الموضوع	عدد الشكايات
سوء المعاملة	635
الحرمان من الرعاية الصحية	347
ظروف الاعتقال	233
الحرمان من برامج التأهيل لإعادة الإدماج	100
استرجاع مستحقات مالية أو أغراض شخصية	57
ترحيل تعسفي	41
معرفة مآل الشكايات أو الإرساليات	36
شكايات ضد السجناء والسجينات	34
الابتزاز	01
مختلفات	84
المجموع	1568

وبعد تفرغ وتحليل الشكايات والتظلمات تبرز المعطيات التالية ،

أكثر من % 40 من الشكايات والتظلمات تهم سوء المعاملة ؛

ما يقرب من % 23 من الشكايات والتظلمات تهم الحرمان من الرعاية الصحية؛

ما يقرب من % 15 من الشكايات والتظلمات ظروف الاعتقال؛

ما يقرب من % 7 من الشكايات والتظلمات تهم الحرمان من برامج التأهيل لإعادة الإدماج؛

أكثر من % 3 من الشكايات والتظلمات استرجاع مستحقات مالية أو أغراض شخصية وترحيل تعسفي؛

أكثر من % 2 من الشكايات والتظلمات تهم معرفة مآل شكايات أو الإرساليات

أكثر من % 2 من الشكايات تهم شكايات ضد النزلاء والسجينات ؛

أقل من %1 من الشكايات تهم الابتزاز؛

والباقي أي أكثر 5 % تهم مختلفات.

⁹ المصدر: التقرير السنوي للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2018

يتضح من الإحصائيات والنسب أعلاه، أن النسبة الأكبر من الشكايات والتظلمات تهم سوء المعاملة، تليها الشكايات والتظلمات المتعلقة بالحرمان من الرعاية الصحية، وهما مؤشران على استمرار المعاملة الحاطة من الكرامة داخل المؤسسات السجنية، والحرمان من الحق في الصحة والخدمات الطبية في كثير من الحالات، باعتبارها تشكل أولوية ضمن سلم الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها السجين .

فظروف الاعتقال والمعاملة القاسية والمهينة للسجناء والسجينات، وعدم توفير شروط اعتقال إنسانية تطرح أسئلة كبرى حول الالتزام بمعاملة السجناء بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصلة كبشر، وضمان سلامتهم وأمنهم. وهو ما يدفعهم إلى التعبير عن احتجاجهم في كثير من الأحيان، إما بالدخول في إضرابات عن الطعام أو خياطة الفم أو غيرها من الاحتجاجات لإثارة الانتباه إلى وضعيتهم ومطالبهم المشروعة...

ب- الشكايات الواردة على المرصد المغربي للسجون خلال سنة 2018 (انظر التقرير المفصل)¹⁰

توصل المرصد خلال سنة 2018 بما مجموعه 179 شكاية ، وقد تمت معالجتها وفق منهجية إحصائية تبين عدد الشكايات والتظلمات حسب الجهة، ثم حسب الإقليم فالمؤسسة السجنية وتواريخ التوصل بها وتوزيعها حسب المصدر وطبيعة حالات التظلم ليلها بعد ذلك توزيع الشكايات والتظلمات حسب الإجراءات المتخذة من طرف المرصد وتوزيعها حسب طبيعة موقف الإدارة وفي الأخير توزيع الشكايات والتظلمات حسب طبيعة الاجابة. بعد تفرغ وتحليل محتوى التظلمات والشكايات التي توصل بها المرصد، نسجل المعطيات التالية:

- أكثر من 30% من الشكايات والتظلمات تهم ترحيل السجناء والسجينات
- أكثر من 28% من الشكايات والتظلمات تهم عدم ولوج السجناء والسجينات إلى التطبيق
- ما يقرب من 27% من الشكايات والتظلمات تهم التعذيب وسوء المعاملة
- أكثر من 10% من الشكايات والتظلمات تهم إضرابات عن الطعام
- أكثر من 10% من الشكايات والتظلمات تهم الزيارات
- 7% من الشكايات والتظلمات تهم طلب العفو
- 6% من الشكايات والتظلمات تهم متابعة الدراسة
- 2% من الشكايات والتظلمات تهم دمج العقوبات
- 2% من الشكايات والتظلمات تهم الإفراج المقيد بشروط
- 2% من الشكايات والتظلمات تهم الإقامة
- 1% من الشكايات والتظلمات تهم بطاقة التعريف الوطنية؛ الشكايات والتظلمات التي تهم حالة وفاة
- 1% من الشكايات والتظلمات تهم رخصة استثنائي ومن الشكايات والتظلمات تهم طلب عدم تسليم السجين لدولة الكويت
- 1% من الشكايات والتظلمات تهم تصحيح بيانات السجين
- 1% من الشكايات والتظلمات تهم استرجاع أغراض خاصة
- 1% من الشكايات والتظلمات تهم التغذية
- 1% من الشكايات والتظلمات تهم إنجاز وكالة
- 1% من الشكايات والتظلمات تهم تمكين المعتقلين من أغذية
- 1% من الشكايات والتظلمات تهم ملتصق جمع أب سجين مع أبنائه داخل نفس الغرفة.

ثمثل الشكايات والتظلمات الواردة على المرصد المغربي للسجون والمتعلقة بسوء المعاملة والتعذيب 27% من مجموع الشكايات المتوصل بها، وقد ارتكبت هذه الخروقات بنسبة تقرب من 80% من طرف الحارس وبنسبة

¹⁰ أنجز المرصد تقريرا بعنوان: معالجة شكايات السجناء والسجنات خلال سنة 2018 قراءة سوسولوجية إحصائية

تفوق 12% من طرف مدير المؤسسة السجنية، وبنسبة تفوق 8% من طرف رئيس المعقل حسب مضامين الشكايات

استجابة لهذه التظلمات والشكايات، قام المرصد في غالبية الأحيان (أكثر من 89% من الحالات) بمراسلة إدارة السجون و5% من الحالات تهم اتصالات هاتفية (مدراء المؤسسات السجنية) و6% تهم مراسلة وزيارة مباشرة، 82% من الحالات، اتخذت الإدارة موقفا اتجاههم (الرد على الشكاية)، 71% من الحالات كان رد فعل الإدارة إيجابيا (التجاوب مع الشكاية) فيما 15% من الحالات كانت محايدة والباقي أي 14% من الحالات كانت سلبية (النفى).

يعتبر المرصد المغربي للسجون، أن نجاح أي عملية إصلاح للشأن السجني ببلادنا، لن يكتب لها النجاح إلا بتعاون الإدارة العقابية، وبمراعاة حقوق السجناء وصون كرامتهم، طبقا للمواثيق الدولية، وتحقيق مرجعية قانونية متلائمة مع الاتفاقيات الدولية المنظمة لحقوق السجناء، بما يفضي إلى معالم أمن سجناني حقيقي، ومنع المعاملة القاسية والحاظية من الكرامة وجميع أشكال التعذيب أو ما يدخل في حكمه.

فالشكايات تشكل آلية مهمة بالنسبة للسجناء والسجينات، للتعبير عن التظلم والمس بالكرامة، والمطالبة بمختلف الحقوق التي تخولها لهم المواثيق الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بحماية حقوق السجينات والسجناء. يدعو المرصد اليوم إلى تطوير الإطار القانوني الوطني المنظم لآلية الشكايات، لإعطائها أبعادا أوسع وتطوير طرق تقديمها ومساطر معالجتها، وخلق لجنة مشتركة بين المرصد المغربي للسجون والمندوبية العامة لإدارة السجون لمعالجة الشكايات الواردة على المرصد والرد عليها في وقت أسرع، مع التفكير في أدوات وتقنيات حديثة للتوصل بالشكايات ومعالجتها

10- المساعدة القانونية (انظر التقرير المفصل)¹¹

التزم المرصد في إطار الاتفاقية المبرمة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والمنجزة بدعم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، بتقديم المساعدة والاستشارة القانونية مجانا للسجينات والسجناء الراغبين في ذلك من خلال تكليف محاميات ومحامين، للقاء السجناء داخل المؤسسات السجنية بهدف تمكينهم من المساعدة والاستشارة القانونية وتعزيز مجالات التوعية بالحقوق لدى أسر وعائلات السجينات والسجناء، حيث صمم لهذه الغاية وأنجز مواد توعوية حول حقوق السجناء طبقا للمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق السجينات والسجناء، ونظم دورات تكوينية للرفع من قدرات الموظفين والموظفات بالمؤسسات السجنية في مجال الحقوق المرتبطة بالسجناء.

تمت تعبئة استمارة شاملة خلال هذه الزيارات التي همت 15 مؤسسة سجنية، واستفاد منها 304 من السجينات والسجناء ضمنهم السجناء الأحداث الراغبين في المساعدة القانونية. ومن خلال استقراء عينات الاستمارات المعبأة، سجل المرصد المغربي للسجون الحاجة الماسة للسجينات والسجينات إلى الدعم والمساندة من خلال تقديم المساعدة القانونية والقضائية لإيجاد الحلول لبعض المشاكل والتخفيف من حدتها.

¹¹ أنجز المرصد المغربي للسجون تقرير مفصلا حول المنجز في إطار اتفاقية الدعم والمساعدة القانونية الموقعة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وبدعم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.

10- خلاصات وتوصيات

على ضوء ما تقدم ، يقدم المرصد المغربي للسجون الاستنتاجات والتوصيات التالية::

- يجدد تأكيده على أن النهوض بأوضاع السجون وإحراز تقدم في هذا المجال يتطلب الملائمة الشاملة لمنظومة القوانين ذات الصلة بالشأن السجني بالمعايير الدولية؛
- أعمال وتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجن التعاهدية؛
- التسريع بإخراج تعديلات القانون المنظم للمؤسسة السجنية رقم 23/98 إلى الوجود مع مراعاة اقتراحات الجمعيات الحقوقية في هذا الباب؛
- إصلاح المنظومة القانونية الجنائية ذات العلاقة بالسياسة العلاقة بالسياسة العقابية.
- المراجعة الجدرية لاختصاصات ومهام اللجن الإقليمية لمراقبة السجون المنصوص عليها في المادتين 620 و621 من قانون المسطرة الجنائية،
- الإسراع بإقرارات الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ومراقبة أماكن الاحتجاز. مع ضرورة ملاءمة القوانين وخصوصا المنظومة الجنائية العادية أو العسكرية مع مقتضيات الدستور، ومع الاتفاقيات ذات الصلة ومع مقتضيات اتفاقية مناهضة التعذيب سواء من حيث التشريع أو تعريف التعذيب أو من حيث ممارسة السلطات لأدوارها ومهامها اتجاه أية حالة من حالات التعذيب، ؛
- تعزيز الحماية الجسدية والصحية للسجناء وتوسيع مجال تواصلهم مع أسرهم وخاصة النساء الأحداث منهم.
- ضمان التحقيق السريع والمحايد في كل الحالات المرتبطة بالوفيات، وسوء المعاملة من تعذيب أو عنف أو نقل تعسفي ...؛
- تجسيد مبدأ مقاربة النوع ورعاية الفئات الهشة خاصة النساء والأحداث والسجناء الأجانب بالمغرب.
- إقرار تدابير وإجراءات خاصة بالنوع الاجتماعي وصديقة للمرأة ومتفقة مع احتياجاتها ومع المعايير المدرجة في إعلان قواعد بانكوك؛
- ضرورة القيام بإصلاحات تهم المنظومة الجنائية، من أجل الحد من ظاهرة الاعتقال الاحتياطي وعقلنة تطبيقه، وتخفيض مدته،
- العمل على تفعيل نظام الرقابة القضائية، عوض الاعتقال الاحتياطي، والعمل على إلغاء العقوبة السجنية في عدد من الجنح، وتفعيل دور الصلح،
- إقرار العقوبات البديلة غير السالبة للحرية وتضمينها في القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية؛
- إعادة النظر في السياسات والنظم العقابية وبرامج الإصلاح والتأهيل. وذلك من خلال استحداث قانون إصلاح وتأهيل عصري، وحديث يلبى متطلبات مراكز الإصلاح والتأهيل، ويتلاءم مع القوانين والمواثيق الدولية؛
- دعوته إلى تعزيز دور المصاحبة الاجتماعية وتطوير برامج وتجارب المساعدة القانونية والتتبع لفائدة السجناء والسجينات من أجل تيسير إعادة الإدماج في المجتمع؛

- تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لنظام المساعدة القانونية وضمان الحصول عليها وذلك بإنشاء صندوق وطني للمساعدة القانونية؛
- الدعوة إلى التعامل بجدية وإيجابية مع مطالب السجينات والسجناء المعقولة والتي تتخذ أحيانا شكل إضرابات عن الطعام، أغلبها بسبب الوضعية داخل السجون.
- تجديد الدعوة لإلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الوطنية والمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- مراجعة برامج إعادة التأهيل ، وإدخال إصلاحات حديثة تلي متطلبات مراكز الإصلاح والتأهيل ، وفقاً للمعايير والمواثيق الدولية.
- العمل على بلورة خطة عمل تشاوري وتنسيقي لمحاربة ظاهرة العود؛
- تجديد المطالبة بالرفع من الميزانية المخصصة للمندوبية العامة للسجون حتى تتمكن من توفير شروط حياة كريمة للتزلاء والتزيلات وفق ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية والقوانين الوطنية؛
- تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للموظفين كضرورة أساسية تمكنهم من الاضطلاع بمهامهم التأطيرية والتربوية على أحسن وجه؛
- تأهيل الموظفين والموظفات بالمؤسسات السجنية والرفع من قدراتهم (هن) لمسايرة مختلف المستجدات القانونية والتواصلية ؛
- يحيط المرصد المغربي للسجون علما بحصيلة الوضع السجني بالمغرب خلال سنة 2018 ، ويحيي الجهود المبذولة على مختلف المستويات: فقد ارتفع عدد الموظفين والموظفات بالمؤسسات السجنية ب 329 موظف (فة) خلال سنة 2017¹² مما ارتفع معه العدد الإجمالي إلى 11268 موظفة وموظف خلال سنة 2018. و خلال سنة 2017 و 2018 تم تنظيم 368 دورة تكوينية للرفع من قدرات موظفات وموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج استفاد منها 7345 موظف وموظفة خلال سنة 2017 و 7537 موظفة وموظف خلال سنة 2018، دون احتساب برامج تقوية قدرات موظفي وموظفات المندوبية العامة المنجزة في إطار الدعم والشراكة مع جهات خارجية. ومع ذلك، يلاحظ تفاقم اكتظاظ السجون. هذه الظاهرة التي تحول حياة السجناء اليومية إلى جحيم وتشكل عقبة رئيسية أمام مهمة إعادة تأهيل وإدماج السجينات والسجناء.

« أنجزت هذه الندوة بتمويل من طرف الاتحاد الأوروبي، ومحتوى هذه الأخيرة ومحتوى التصريح الصحفي يتحمل مسؤوليته المرصد المغربي للسجون ، ولا يعكس بأي حال من الأحوال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي »



مشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي

¹² المصدر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التقارير السنوية لسنة 2017 وسنة 2018